الأول من نوعه في المنطقة

أبوظبي تطلق برنامج النظافة والأمان الموثق للقطاع السياحي

أعلنت دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي عن إطلاق برنامج النظافة والأمان الموثق الأول من نوعه في المنطقة، والذي يهدف إلى الارتقاء بمعايير الصحة والنظافة وتوحيدها عبر جميع الشركات والمؤسسات ضمن قطاع السياحة من خلال شهادة رسمية.

في الوقت الذي تستعد فيه الفنادق ومراكز التسوق والوجهات السياحية الأخرى في أبوظبي للترحيب مجددًا بالضيوف، تسعى دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي إلى ضمان حماية صحة ورفاهية الزوار من خلال تقديم شهادات تضمن التزام الوجهات والمؤسسات السياحية داخل الإمارة بمعايير الصحة والنظافة التي يحددها البرنامج.

وقال علي حسن الشيبة، المدير التنفيذي لقطاع السياحة والتسويق في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي: «يهمنا بالدرجة الأولى أن يشعر المقيمون والزوار بالراحة والأمان في أبوظبي. وبالنظر إلى أهمية عوامل الصحة والنظافة التي باتت تأخذ حيزًا كبيرًا من اهتمام الكثيرين، يتعين على جميع المؤسسات والمنشآت السياحية الالتزام بتطبيق أعلى معايير النظافة. وانطلاقا من موقعنا الرائد في قطاع السياحة، تقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة العاملين في القطاع على وضع المعايير المناسبة». وأضاف: «نأمل أن يساهم هذا البرنامج الذي تقوده دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، في تعزيز ثقة المستهلك عند النظر إلى أبوظبي كوجهة سياحية، فقد عملنا جنبًا إلى جنب مع شركائنا المحليين وأصحاب المصالح للتأكد من أن يشمل البرنامج جميع معايير الصحة والسلامة لتشجيع جميع الفنادق والمنشآت السياحية للحصول على هذه الشهادة».

تأتي هذه المبادرة انطلاقًا من التزام دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي ضمان صحة وسلامة المقيمين والزوار، تماشيًا مع خطة عملها التي تأخذ بعين الاعتبار التغير الذي طرأ على اتجاهات المستهلكين وسلوكياتهم وتوقعاتهم بفعل انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد19-».

وفي حين أفضى الوباء إلى اتخاذ العديد من الإجراءات على مستوى معايير الصحة والنظافة في جميع أنحاء العالم، مع قيام الحكومات بتطبيق سلسلة من برامج التعقيم لضمان السلامة العامة، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في تطبيق برنامج التعقيم الوطني كجزء من مجموعة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية التي نفذتها لاحتواء فيروس كورونا المستجد، حيث أشاد المجتمع الدولي بالجهود المتقدمة التي بذلتها الدولة على كافة الصعد وتشمل أنظمة الصحة والنظافة والسلامة بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القطاع الاقتصادي.

البرنامج الذي تم تطويره بالتعاون مع شركة عالمية رائدة، سيتم طرحه على مراحل حيث ستكون المرحلة الأولى مخصصة لفنادق الإمارة، تتبعها الوجهات والمنشآت السياحية الأخرى. على المؤسسات السياحية متابعة الموقع الرسمي ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة لدائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي للاطلاع على آخر التحديثات المتعلقة بالبرنامج.

أبوظبي تستعد لاستعادة نشاطها

أرباح «علي بابا» تتراجع 88 % خلال الربع الرابع من 2019

تراجعت أرباح شركة «علي بابا» بنحو 88 بالمائة في الربع الأخير من العام المالي الماضي، بينما حققت زيادة في الإيرادات بعكس التوقعات.

وقالت الشركة الصينية العاملة في قطاع التجارة الإلكترونية، إنها سجلت صافي أرباح عند مستوى 3.16 مليار يوان (447 مليون دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في مارس ، مقابل 25.8 مليار يوان خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي.

وبلغ نصيب سهم «علي بابا» من الأرباح باستثناء البنود والمواد غير المتكررة 9.20 يوان (1.30 دولار) خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي، مقارنة مع 8.57 يوان خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن نصيب سهم «علي بابا» من الأرباح سوف يسجل 6.05 يوان.

وتراجعت الأرباح التشغيلية للشركة بنسبة 19 بالمائة مسجلة 7.13 مليار يوان (1.007 مليار دولار).

أما الإيرادات فقد ارتفعت بنسبة 22 بالمائة مسجلة 114.31 مليار يوان (16.14 مليار دولار) خلال الربع الرابع.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن إيرادات «علي بابا» سوف تسجل 107.5 مليار يوان.

وزادت إيرادات «علي بابا» من التجارة الأساسية عند 93.86 مليار يوان، خلال الربع الرابع مقارنة مع 78.89 مليار يوان خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.وذكرت «علي بابا» أن عدد العملاء النشطين في سوق التجزئة بالصين وصل إلى 726 مليون شخص، بزيادة 15 مليون على مدار الإثني عشر شهرا المنتهية في ديسمبر الماضي. وقالت الشركة: « «على الرغم من أن الوباء قد أثر سلبًا على معظم أعمالنا التجارية الأساسية المحلية بدءًا من أواخر يناير ، إلا أننا شهدنا انتعاشا ثابتا منذ مارس ».

وخلال العام المالي باكمله، ارتفعت الإيرادات بنحو 35 بالمائة لتسجل 509.71 مليار يوان (71.98 مليار دولار)

كما زادت الأرباح بنحو 70 بالمائة خلال العام المالي الماضي لتسجل 149.26 مليار يوان (21.08 مليار دولار).

شركة «علي بابا»

ثقة المستثمرين في اقتصاد ألمانيا تتحسن للشهر الثاني

تحسنت ثقة المستثمرين في الاقتصاد الألماني للشهر الثاني على التوالي خلال مايو متجاوزة تقديرات المحللين، بفعل عمليات إعادة فتح الاقتصاد وخطوات التحفيز المالية والنقدية لاحتواء تداعيات وباء كورونا.

وكشفت بيانات مؤشر "زد.إيه.دبليو" ، أن مؤشر ثقة المستثمرين ارتفع إلى مستوى 51 نقطة في مايو الجاري، مقابل 28.2 نقطة المسجلة في أبريل الماضي.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن مؤشر الثقة في أكبر اقتصاد أوروبي سيسجل ارتفاعا طفيفا عند مستوى 30 نقطة خلال الشهر الجاري.

ورغم ارتفاع مؤشر ثقة المستثمرين، إلا إن مؤشر "زد.أي.دبليو" للظروف الاقتصادية الحالية يواصل الهبوط، حيث تراجع إلى مستوى سالب 93.5 نقطة خلال الشهر الحالي بانخفاض نقطتين عن الشهر السابق.

وقال رئيس المؤسسة البحثية "أخيم وامباش" خلال البيان إنه من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2020، ولكن الناتج المحلي الإجمالي لن يعود إلى مستويات ما قبل تفشي الفيروس حتى حلول عام 2022.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر ثقة المستثمرين في منطقة اليورو بنحو 20.8 نقطة ليصل إلى مستوى 46 نقطة خلال الشهر الجاري.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى ارتفاع محدود لمؤشر ثقة المستثمرين في منطقة اليورو إلى 27.4 نقطة خلال الشهر الخامس من العام الحالي.

وبالنسبة إلى مؤشر "زد.أي.دبليو" للظروف الاقتصادية الحالية شهد انخفاضاً بنحو 1.1 نقطة إلى سالب 95 نقطة خلال الشهر الجاري.

«نيسان» تدرس تسريح 20 ألف موظف حول العالم

شركة «نيسان موتور»

ذكر تقرير أن شركة «نيسان موتور» تدرس إلغاء 20 ألف وظيفة من القوى العاملة العالمية خاصة في أوروبا والدول النامية، حيث تكافح شركة السيارات اليابانية للتعامل مع أزمة انخفاض مبيعات السيارات.

وأفادت وكالة أنباء «كيودو» ، أن تخفيضات شركة «نيسان» المحتملة للعمالة تأتي مع استعدادها للإعلان عن استراتيجيتها المحدثة في الأسبوع المقبل.

وكانت أرباح شركة صناعة السيارات قد عانت من الهبوط القوي في السنوات الماضية بفعل أزمات إدارية داخلية، قبل ظهور الوباء الذي أثر سلبا على مبيعات السوق العالمي من المركبات.

وقالت شركة «نيسان» في يوليو من العام الماضي إنها ستخفض 12.5 ألف موظف، أي ما يقرب من 10 بالمائة من قوتها العاملة البالغ عددها 140 ألفا.

وتدرس «نيسان» أيضًا تقليص أعمالها الأوروبية وتحويل تركيزها إلى سيارات الدفع الرباعي والمركبات التجارية، بحسب وكالة رويترز.

«مصارف الكويت»: شركات الدفع الرقمية العالمية تدرس جدوى تقديم خدماتها بالبلاد

اتحاد مصارف الكويت

قال اتحاد مصارف الكويت إن البنوك الكويتية تعمل حاليا مع الشركات العالمية المقدمة لخدمات الدفع الرقمية عبر الأجهزة الذكية لتقديم خدماتها في البلاد.

وأكد الاتحاد، تعليقا على ما يتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص المطالبة بتفعيل بعض طرق الدفع الرقمية عبر تطبيقات الأجهزة الذكية، أن البنوك الكويتية وبدعم متواصل من بنك الكويت المركزي تحرص على تقديم أفضل الخدمات المصرفية الرقمية وفق أحدث التقنيات المالية.

وأفاد، بأن البنية التحتية التقنية لتفعيل هذه الخدمات متوافرة لدى البنوك بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي.نت) وجاهزة لتشغيل مختلف أنظمة الدفع الرقمية.

وذكر، أن تقديم هذه الخدمات مرتبط بما تنتهي إليه دراسات الجدوى التي تجريها الشركات العالمية المقدمة لطرق الدفع الرقمية، إذ تقوم ببحث الجدوى الاقتصادية، مبينا أنه إذا تحقق لها جدوى ذلك فإنها ستباشر في تنفيذ المتطلبات الفنية ومن ضمنها نظم أمن المعلومات اللازمة لإطلاق تلك الخدمات.

وقال الاتحاد، إن البنوك المحلية عملت بشكل وثيق خلال الفترة الماضية مع تلك الشركات العالمية وباشراف مباشر من بنك الكويت المركزي بهدف وضع الإجراءات التنظيمية والمتطلبات الفنية تمهيدا لقيام تلك الشركات بتقديم خدماتها الرقمية بالتعاون مع البنوك وهو ما يجري العمل على استكماله خلال الأسابيع المقبلة.

الأسهم الأوروبية تحقق مكاسب أسبوعية تتجاوز 3.5 في المئة

غلب الاستقرار على مؤشرات الأسهم الأوروبية في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، لكنها سجلت مكاسب أسبوعية بأكثر من 3.5 بالمائة.

وتراجعت أسهم الأغذية والمشروبات بنحو 0.6 بالمائة لتكون أكبر الخاسرين، في حين ارتفع قطاع السفر والترفيه بنسبة 0.8 بالمائة.

وياتي أداء الأسهم الأوروبية بالتزامن مع تعرض العلاقات بين الولايات المتحدة والصين لمزيد من الضغوط، مما يهدد نجاح المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري والموقع عليه من قبل الجانبين في بداية من هذا العام.

وامتد الخلاف بين واشنطن وبكين من اللوم حول أزمة فيروس كورونا إلى الأسواق المالية هذا الأسبوع بعد أن أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعًا يوم الأربعاء، قد يقيد الشركات الصينية من الإدراج في البورصات الأمريكية ما لم تلتزم بالمعايير الأمريكية.

وقال مسؤول حكومي صيني ، إن بكين لن تتوانى في وجه أي تصعيد للتوترات مع الولايات المتحدة، لكنه شدد على أن الانتعاش الاقتصادي والتعاون يجب أن يكونا الأولوية، وفقًا لوكالة «رويترز».

ومن ناحية أخرى، أبدى البنك المركزي الأوروبي استعداده لتعديل أدوات السياسة من أجل دعم اقتصاد منطقة اليورو. وعلى صعيد البيانات، ارتفع اقتراض المملكة المتحدة إلى مستوى قياسي بلغ 62.1 مليار جنيه إسترليني (75.8 مليار دولار) في أبريل الماضي، في حين انخفضت مبيعات التجزئة بوتيرة قياسية بلغت 18 بالمائة حيث خلقت أزمة فيروس كورونا تداعيات قوية على الاقتصاد.

وحققت الأسهم الأوروبية مكاسب أسبوعية قوية مع مراقبة إعادة فتح الاقتصاد والتطورات المتعلقة بالتوصل للقاح ضد فيروس كورونا.

وعند الختام، استقر مؤشر «ستوكس 600» عند مستوى 340.1 نقطة، لكنه حقق مكاسب أسبوعية بنحو 3.6 بالمائة.

كما هبط المؤشر البريطاني «فوتسي» بنحو 0.4 بالمائة مسجلا 5993.2 نقطة، بينما سجل مكاسب أسبوعية 3.3 بالمائة. في حين شهد المؤشر الألماني «داكس» ارتفاعا هامشيا بنحو 0.07 بالمائة إلى مستوى 11073.8 نقطة، ليسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 5.8 بالمائة.

كما استقر المؤشر الفرنسي «كاك» عند مستوى 4444.5 نقطة، في حين تمكن من تسجيل مكاسب بنحو 3.9 بالمائة خلال الأسبوع المنتهي.